شارك في المؤتمر الثاني عشر لرؤساء أجهزة الإعلام الأمني بتونس

الحشاش : نتطلع إلى إقرار توصيات مهمة تسهم في تعزيز التعاون بين الدول العربية

الحشاش مترئسا وفد الكويت

أكد مدير عام الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية رئيس وفد الكويت في المؤتمر العربي الثاني عشر لأجهزة الإعلام الأمني العميد عادل أحمد الحشاش، أن الاجتماع الذي بدأ أعماله امس في تونس سيسهم في تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة المعنية في الدول العربية الشقيقة.

وأوضح العميد عادل الحشاش أن جدول أعمال الاجتماع المنعقد في الجمهورية التونسية الشقيقة كان حافل ويشتمل على بحث ستة بنود هي نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي الحادي عشر لرؤساء أجهزة الإعلام الأمني وتجارب أمنية متميزة في استخدام الإعلام لمكافحة الإرهاب، واستراتيجية تطوير اداء الإعلام الأمني العربي في صيغتها المعدلة ودراسة حول المواقع الالكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بوزارات الداخلية، والخطة المرحلية المنفذة للاستراتيجية الإعلامية العربية المشتركة لمواجهة ظاهرة الإرهاب ودور المحتوى الرقمي العربي على الانترنت في تعزيز الأمن القومي.

وأضاف أن الوفد الكويتي طرح خلال اجتماعات المؤتمر تقريرين عن تجارب وزارة الداخلية في توفير المعلومات عن الأحداث الأمنية لوسائل الإعلام، أولها عن الاستخدام المتقدم للاتصال وقنواته لمواجهة حادث مسجد الصادق الإرهابي وثانيها عن دور الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في التعامل مع الأزمات الأمنية وتوفير المعلومات لوسائل الإعلام.

وأشار إلى أن التقريرين لقيا تقديرا كبيرا من الوفود العربية الشقيقة المشاركة وأبرزا أن وزارة الداخلية الكويتية تنتهج استراتيجية متكاملة تهدف إلى مواجهة عمليات العنف عن طريق استخدام متقدم لوسائل الاتصال وقنواته لمواجهة أي أزمة والحد من تداعياتها السلبية وكيفية الاستخدام الأمثل للاتصال العملياتي وقنواته لمواجهة مثل هذه الحوادث.

وأعرب العميد عادل الحشاش عن تطلعه إلى أن يتوصل المؤتمر العربي الثاني عشر لرؤساء أجهزة الإعلام الأمني إلى توصيات مهمة في ختام أعماله، مشيرا إلى أن جلسات المؤتمر شهدت بحث العديد من التقارير وأوراق العمل الحيوية والتي ستكون لها أبلغ الأثر في صياغة مثل تلك التوصيات، والتي سيتم إحالتها إلى الأمانة العامة ثم رفعها إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الداخلية العرب لاعتمادها.

وألمح إلى أهمية انعقاد مثل هذا المؤتمر كونه يمثل فرصة لتبادل الرؤى ووجهات النظر والوقوف على تجارب الدول العربية الشقيقة في مجالات توفير المعلومات عن الأحداث الأمنية لوسائل الإعلام.

واختتم مدير عام الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية رئيس وفد الكويت العميد عادل أحمد الحشاش، أن المؤتمر يعد إضافة جديدة للتعاون الأمني العربي المشترك في مختلف المجالات الإعلامية لمناهضة أعمال العنف والجريمة والإرهاب ولتنمية وعي المواطنين وتفعيل جهودها عبر مواقع التواصل الاجتماعي لدعم التوعية الأمنية والحفاظ على أمن الدول العربية ومكتسباتها، ومتوجها لوزارة الداخلية التونسية بالشكر والتقدير لحسن الإعداد والتنظيم للمؤتمر ولكرم الوفادة التي لقيتها الوفود العربية المشاركة.

وتجدر الإشارة إلى أن دولة الكويت تشارك في المؤتمر العربي الثاني عشر لرؤساء أجهزة الإعلام الأمني بوفد برئاسة مدير عام الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية العميد عادل أحمد الحشاش، وعضوية مدير إدارة الإعلام الأمني المقدم ناصر عيد بوصليب.

رئيس الأركان يزور كلية علي الصباح العسكرية

الخضر يحاور أحد الطلاب

قام رئيس الاركان العامة للجيش الفريق الركن محمد الخضر ويرافقه نائب رئيس الاركان العامة للجيش الفريق الركن عبدالله النواف صباح امس بزيارة لكلية علي الصباح العسكرية وكان في استقبالهم لحظة وصولهم آمر كلية علي الصباح العسكرية اللواء الركن بدر احمد العوضي كما استمع من خلالها الى ايجاز مفصل عن مجريات وآلية التسجيل التي ينفذها ضباط الكلية لتسهيل الاجراءات على المتقدمين من دفعة الطلبة الضباط الجامعيين 22 ودفعة الطلبة الضباط 47 .

من جهته اعطى رئيس الاركان العامة للجيش الفريق الركن توجيهاته لضباط كلية علي الصباح العسكرية لإتخاذ جميع الترتيبات والاستعدادات اللازمه لتسهيل عملية تسجيل دفعة الطلبة الضباط المستجدين للإلتحاق بالكلية .

تتمات

الأزمة الخليجية

للأزمة ، ففضلا عن تقديم «جزيل الشكر لصاحب السمو الأمير ، على مساعيه وجهوده لحل الأزمة مع قطر» ، فقد خلا البيان من اي إشارة إلى إجراءات وتدابير محددة تنوي الدول الأربع اتخاذها ضد قطر ، مكتفية بدعوة الدوحة إلى «تغليب لغة العقل ، والالتزام بمكافحة التطرف والإرهاب بكافة صورهما ومنع تمويلهما أو توفير الملاذات الآمنة ، وإيقاف اعمال التحريض ، والالتزام الكامل بمقررات القمة العربية الإسلامية الأمريكية التي عقدت في الرياض في مايو 2017 ، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

وأعربت الدول في بيانها عن أسفها للرد السلبي من قبل قطر، «ما يظهر تهاونا وعدم جدية، ما يعكس عدم استيعاب لحجم وخطورة الموقف».

وجاء في نص البيان الذي تلاه وزير الخارجية المصري سامح شكري : «اجتمع وزراء خارجية جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين في القاهرة في 5 يوليو 2017، للتشاور حول الجهود الجارية لوقف دعم دولة قطر للتطرف والإرهاب ، وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول العربية ، والتهديدات المترتبة على السياسات القطرية للأمن القومي العربي وللسلم والأمن الدوليين».

وقال البيان إنه «تم التأكيد على ان موقف الدول الأربع يقوم على أهمية التزام باتفاقيات والمواثيق والقرارات الدولية ، والمبادئ المستقرة في مواثيق الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ، واتفاقيات مكافحة الارهاب الدولي ، مع التشديد على المبادئ التالية:

1 – الالتزام بمكافحة التطرف والإرهاب بكافة صورهما ومنع تمويلهما او توفير الملاذات الآمنة.

2 – إيقاف كافة اعمال التحريض وخطاب الحض على الكراهية او العنف.

3 – الالتزام الكامل باتفاق الرياض لعام 2013 والاتفاق التكميلي وآلياته التنفيذية لعام 2014 في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

4 – الالتزام بكافة مخرجات القمة العربية الإسلامية الأمريكية التي عقدت في الرياض في مايو 2017.

5 – الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم الكيانات الخارجة عن القانون.

6 – مسؤولية كافة دول المجتمع الدولي في مواجهة كل اشكال التطرف والإرهاب ، بوصفها تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وأكدت الدول الأربع أن دعم التطرف والإرهاب والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ، ليس قضية تحتمل المساومات والتسويف ، وان المطالب التي قدمت لدولة قطر جاءت في إطار ضمان الالتزام بالمبادئ الستة الموضحة ، وحماية الأمن القومي العربي وحفاظ السلم والأمن الدوليين ، ومكافحة التطرف والإرهاب ، وتوفير الظروف الملائمة للتوصل إلى تسوية سياسية لأزمات المنطقة ، والتي لم يعد ممكنا التسامح مع الدور التخريبي الذي تقوم دولة قطر فيها .

وأعربت الدول الأربع حرصها الكامل على تقدير الشعب القطري، مشيرة إلى أملها في أن تتغلب الحكمة وتتخذ قطر القرار الصائب، خاصة وأنه قد حان الوقت ليتحمل المجتمع الدولي مسؤولية وضع حدًا للإرهاب.

كما أكدت الدول الأربع تقديرها للموقف الحازم للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، للإنهاء الفوري لدعم الإرهاب والتطرف وعدم التسامح مع اي انتهاكات من أن طرف في هذا الشأن، مشيرة إلى متابعتها للموقف، وعقد الاجتماع المقبل في مدينة المنامة.

وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري ، إن موقف الدول الأربع على المبادئ الدولية والمواثيق ، وشدد على أنه «لا يمكننا التسامح مع الدور التخريبي لقطر» ، مشيرا إلى أن رد قطر سلبي ويفتقر لأي مضمون.

وقال وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد إن المنطقة عانت الكثير من الإرهاب ولا بد من جهد جماعي لإخلاء المنطقة ممن يرعون الإرهاب ، مؤكدا أننا «ضيعنا الجهد في محاربة هذا «الوحش المتفول».

وأكد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير أن هناك تشاورا حول الإجراءات القادمة وستتخذها في الوقت المناسب، مشيرا إلى أن إيران الراعي الأكبر للإرهاب في العالم فلا عجب أن تتعاون قطر مع إيران.

أضاف الجبير أن السعودية جرمت تمويل الإرهاب ومنعت وصول الأموال للإرهابيين.

وقال وزير الخارجية البحريني خالد بن احمد آل خليفة إن الدول العربية تضررت كثيرا من إرهاب الإخوان وداعميهم. موضحا أن الإخوان استباحوا دماء الشعب المصري ويجب محاسبتهم.

وكان وزراء خارجية مصر و الإمارات و السعودية والبحرين قد اجتمعوا لمتابعة تطورات الموقف من الأزمة القطرية.

وبحث الاجتماع الرباعي الخطوات المقبلة التي ستقوم بها هذه الدول ، على ضوء الردود والمواقف القطرية خلال الساعات الماضية.

وكان رؤساء أجهزة المخابرات في مصر والسعودية والإمارات والبحرين اجتمعوا الثلاثاء بالقاهرة.

هذا وتسلم وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في جدة مساء الثلاثاء من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء محمد عبدالله الصباح ، رد دولة قطر على المطالب الثلاثة عشر التي تقدمت بها السعودية ومصر والإمارات والبحرين بغية وقف الدوحة لدعم الإرهاب وتمويله.

وكان الجبير قال في تصريحات سابقة « إننا «نتمنى أن يكون رد قطر على مطالب الدول المقاطعة إيجابيا». وأكد أن «أغلب ما تضمنته قائمة الطلبات كان مذكورا في اتفاق عام 2014».

التأييد الدولي

جمهورية ألمانيا ، تناولت اطر تعزيز العلاقات الثنائية الوثيقة والشراكة الاستراتيجية العريقة بين البلدين الصديقين ، واستعراض أوجه العمل المشترك في مجالات التعاون كافة، فضلا عن تبادل وجهات النظر حيال مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك ، على الساحتين الإقليمية والدولية.

وثمن الخالد دعم ألمانيا لجهود الوساطة التي تقوم بها دولة الكويت ، ومساعي صاحب السمو أمير البلاد ، للحفاظ على وحدة الخليج وحل الأزمة التي تمر بها المنطقة ، مشيدا بدور ألمانيا الإيجابي والمهم ، الذي تقوم به في مختلف القضايا إقليميا ودوليا وحرصها على أمن واستقرار المنطقة.

من جانبه جدد وزير الخارجية الألماني دعم بلاده لجهود دولة الكويت ومساعي صاحب السمو أمير البلاد لحل الأزمة ، داعيا إلى التهدئة واللجوء إلى الحوار من أجل التوصل لحل يرضي الجميع.

من جانب آخر استقبل الوزير الخالد النائب وبحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الاعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله ، مساعد الامين العام للامم المتحدة للشؤون السياسية جيفري فيلتمان.

وأبدى السفير فيلتمان خلال اللقاء ، قلق الامم المتحدة من استمرار الازمة التي تمر بها المنطقة ، معربا عن املها في حدوث انفراجة قريبة لها.

وكان وزير الخارجية الألماني قد بدأ جولة خليجية، الإثنين الماضي، بالسعودية، وانتقل منها إلى الإمارات ثم قطر ، ليختمها أمس بالكويت.

وكانت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية ، قد أصدرت بيانا مشتركا حول تسلم الرد القطري على مطالبها ، مؤكدة أنه سيتم الرد عليه في الوقت المناسب.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية «واس» ان الدول الأربع تلقت الرد القطري ، عبر دولة الكويت ، قبل نهاية المهلة الإضافية ، والتي جاءت تلبية لطلب سمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد .

وكان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الاعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله المبارك ، قد التقى وزير الخارجية السعودي عادل الجبير أمس الأول الثلاثاء ، وسلمه الرد القطري على مطالب الدول الأربع.

من جهتها أعربت روسيا أمس عن تأييدها لجهود دولة الكويت الرامية الى احتواء الازمة الخليجية.

وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ، في ختام مباحثات اجراها مع الامين العام لجامعة الدول العربية احمد ابو الغيط ، ان «روسيا تدعم جهود دولة الكويت الرامية الى تسوية هذه الازمة».

واعرب لافروف كذلك عن استعداد بلاده للانخراط في الجهود الرامية الى معالجة الازمة الخليجية ، في حال «اعربت الدول المعنية عن رغبتها في ذلك».

واشار في هذا السياق الى الاتصالات التي اجراها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بهذا الشأن ، مع قادة المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر ومصر.

واوضح لافروف ان «روسيا وجامعة الدول العربية ، تعتقد بضرورة معالجة هذه الازمة عن طريق الحوار» ، مؤكدا ضرورة استثمار مكانة جامعة الدول العربية بهدف ازالة التوتر في هذه المنطقة .

آل ثاني : الكرة

وبين أن «الادعاءات بأن دولة قطر تدعم الإرهاب ترمي إلى خلق شعور مضاد للدوحة».

وأكد آل ثاني أن «مطالب دول الحصار لم تكن محقة على الإطلاق، وخلال قمة الرياض الأخيرة لم تقدم لنا دول المقاطعة أية مطالب»، مشددا على أن «استقلالية قطر الخارجية عنصر مهم في الخلاف».

من جهة ثانية، أكد الوزير القطري، على محاربة «التطرف العنيف»، مؤكدا أنه «يمثل تهديدا لجميع البشرية». وأوضح مجددا جهود قطر بهذا الإطار، قائلا «تصدينا إلى الإرهاب بقوة ومررنا قوانين حازمة لحظر تمويل الجماعات الإرهابية».

وفي إطار نفي المزاعم التي تسوقها دول الحصار في حملتها ضدّ قطر، أكد وزير الخارجية القطري على أنه «لا وجود لأي عناصر من الحرس الثوري الإيراني في قطر». وكرّر أنّ «أموال أزمة الرهائن ذهبت إلى الحكومة العراقية وليس لأي مليشيا»، وذلك في إشارة إلى أزمة المختطفين القطريين، الذين تم تحريرهم في إبريل الماضي.

الحربي يفتح

وأوضح أن الوزارة لن تدع المجال لأي كان أن يعبث بالقانون ، ويجب معاقبة كل من تثبت مسؤوليته ، مهما كان موقعه ، كما أنها لن تتهاون في اتخاذ الإجراءات القانونية ، للمحافظة على سلامة العاملين لديها ، من أطباء وهيئة تمريضية وفنيين وإداريين ، ولن تسمح بأي تجاوزات أو عنف بالمرافق الصحية.

وشدد على رفضه الاعتداءات على العاملين في القطاع الصحي ، واصفا إياها بالحوادث الفردية والغريبة عن المجتمع الكويتي ، الذي تسوده علاقات إنسانية قوامها التراحم والاحترام والمحبة ونبذ العنف.

وزير التربية

الى ضرورة تلافي الاخطاء السابقة ، بما يسهم في تسهيل تنفيذ الاعمال ذات الصلة على ارض الواقع ، موضحا ان مسؤولية انجاز هذه الاعمال تتطلب تضافر جهود الجميع.

واستعرض الاجتماع مجموعة من التقارير التفصيلية لمدراء المناطق التعليمية ، حول اعمال الصيانة في المدارس وكذلك عقود العمل والمشكلات المرتبطة بها.

الكويت تقود

في القدس بعد عام 1967».

وقال حيات في تصريح ل «كونا» ان المجموعة العربية برئاسة دولة الكويت ، وبمبادرة من السلطة الوطنية الفلسطينية قدمت مشروع القرار ، مشيرا الى دعم عشر دول لهذا القرار ، وهي آذربيجان وإندونيسيا والكويت ولبنان وتونس وكازاخستان وتركيا وفيتنام وزيمبابوي وكوبا.

وأوضح ان ثلاث دول عارضت هذا القرار ، وهي الفلبين وجامايكا وبوركينافاسو ، بينما امتنعت عن التصويت ثماني دول وهي أنغولا وكرواتيا وفنلندا وبيرو وبولندا والبرتغال وكوريا الجنوبية وتنزانيا.

وأكد حيات والذي يتولى منصب نائب رئيس لجنة التراث العالمي في المنظمة ، ان هذا القرار «يرسخ قرار المجلس التنفيذي لمنظمة «يونسكو» ، الصادر في ابريل الماضي ، والقاضي باعتبار «إسرائيل دولة احتلال لا حق لها في السيطرة على القدس ، وأن القانون الإسرائيلي الذي يعتبر القدس موحدة وتحت السيادة لا قوة قانونية له».

ويقضي القرار كذلك بادانة الحفريات التي تقوم بها اسرائيل ، باعتبارها تدخلات صارخة ضد تراث القدس.

من جهة اخرى أكد النائب د. وليد الطبطبائي أن أي محاولة في الخليج للتطبيع مع الكيان الصهيوني سيتم التصدي لها شعبيا.

وقال الطبطبائي عبر حسابه في تويتر: إن «مسألة التعامل مع هذا الكيان الغاصب لمقدساتنا امر مرفوض قطعا».

في سياق آخر وجه الطبطبائي سؤالا الى وزير الاعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله ، جاء فيه : تداولت وسائل الإعلام خبر قيام وزارة الإعلام بترخيص ونشر رواية تحت عنوان «سوبارتو» ، تحتوي على مفردات وإيحاءات مخالفة للآداب العامة والتعاليم الإسلامية ، وعليه، يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي : هل اطلعت الوزارة على محتوى هذه الرواية المشار إليها من قبل لجنة الرقابة ، ولماذا سمحت بنشرها وتوزيعها ، مع ما فيها مما يخل بالقيم ويدعو للفواحش ، خاصة بين الأطفال الذين هم أمل الأمة ، وهل تم تداول هذه الرواية بالفعل بالأسواق الكويتية ، وما الإجراءات التي قامت بها الوزارة تجاه المسؤولين في إدارة المطبوعات والنشر ، الذين أفسحوا لهذه الرواية وسمحوا لها بالانتشار ، وهل تم حذف هذه الرواية وايقافها من «سيستم» الوزارة ، وما الضوابط المعتمدة لقبول مثل هذه الأعمال التي تهدف إلى تعليم الأطفال ، وهل تنطبق هذه الضوابط على هذه الرواية ؟.

25 الجاري

والتنمية المعرفية محمد العواش ، انه طبقا للمادة «24» من قانون الإعلام الالكتروني رقم «8» لسنة 2016 ، فإنه «يجب على جميع المواقع والوسائل الإعلامية الالكترونية المشمولة بنص المادة الخامسة من القانون ، والقائمة عند العمل به ، توفيق اوضاعها وفقا لاحكامه خلال عام من صدور اللائحة التنفيذية».

وأفاد بأن كل من يتقدم بطلب لترخيص الوسيلة الاعلامية وتوفيق اوضاعه ، وفقا لنص المادة الخامسة من القانون المشار اليه قبل انتهاء المهلة القانونية ، «يعتبر غير مخالف لنص القانون».

يذكر ان وزارة الاعلام بدأت بتطبيق مواد القانون رقم 8 لسنة 2016 بشأن تنظيم الاعلام الالكتروني ، الذي اقر ونشر في الجريدة الرسمية في فبراير 2016 ، عبر لائحته التنفيذية التي صدرت بالقرار الوزاري رقم 100 لسنة 2016 ونشرت في الجريدة الرسمية.

«السكنية» : مكتب

ابراهيم الناشي ، إن العثور على كميات من الدخائر والقنابل اليدوية اثناء عمليات الحفر امس الأول بموقع المشروع ، ليس مفاجئا للمقاول ، إذ نصت مستندات التعاقد على وجوب الحيطة والحذر أثناء أعمال الحفر ، تحسبا لوجود هذه المواد ، نظرا إلى طبيعة الموقع.

أضاف الناشي أن وزارة الدفاع هي الجهة التي يتم التنسيق معها بهذا الشأن ، إذ قامت الوزارة بالفعل بأعمال تمشيط كامل مسطح الموقع قبل بدء الأعمال.

وذكر أن من المتوقع دائما ظهور مثل تلك الذخائر وبقايا المتفجرات على أعماق مختلفة أثناء الحفر ، لذا تم تخصيص مكتب دائم لممثلي وزارة الدفاع في موقع المشروع.

وبينت أن المكتب منوط به سرعة التعامل مع هذه الذخائر والمتفجرات ، بمجرد ظهورها لضمان الأمن والسلامة ، مما يعتبر أولوية في المؤسسة ، فضلا عن عدم تعطل المقاول عن تنفيذ أعماله ، وفقا للبرنامج الزمني للمشروع.

عباس في باريس

ويسعى عباس إلى التعرف عن كثب على مواقف الرئيس الفرنسي الجديد بشأن القضية الفلسطينية، بعد تغير الإدارة الفرنسية وحشد الدعم الفرنسي لحل الدولتين، الذي دأبت فرنسا على الدفاع عنه في عهد إدارة الرئيس السابق، فرانسوا هولاند، من خلال مؤتمرين دوليين نظما في باريس في يونيو 2016 ويناير 2017.

وتعتبر هذه الزيارة أول احتكاك رسمي لماكرون بالقضية الفلسطينية منذ توليه الرئاسة، هو الذي تفادى الخوض كثيرا في موضوع النزاع الفلسطيني الإسرائيلي خلال حملته الانتخابية.

ولم يعرف عن ماكرون اهتمام خاص بالشأن الفلسطيني قبل انتخابه رئيسا، إلا أنه اتخذ موقفا سلبيا من حركة المقاطعة الدولية لإسرائيل «BDS» خلال الفترة التي شغل فيها منصب وزير الاقتصاد بين عامي 2014 و2016، وكان دعا لفرض العقوبات عليها.

ومن المتوقع أن يسمع عباس من ماكرون خطابا مشابها لسلفه هولاند بشأن التشجيع الفرنسي لإعادة إحياء المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، استنادا إلى مبدأ حل الدولتين ورفض باريس لسياسة الاحتلال الاستيطانية، ولكن ماكرون سبق أن أعلن في أحد حواراته قبل انتخابه رئيسا أنه «لا يحبذ إعلانا فلسطينيا أحادي الجانب بالدولة الفلسطينية المستقلة».

غير أن ماكرون الذي يرفع شعار البراغماتية السياسية، قد يفاجئ ضيفه الفلسطيني بأفكار فرنسية جديدة تكون أكثر «مرونة» بالنسبة للطرف الإسرائيلي.

ويسعى عباس إلى إقناع ماكرون بضرورة عودة فرنسا إلى معترك القضية الفلسطينية كطرف دولي فاعل لإقامة نوع من التوازن مع الولايات المتحدة الأميركية، التي كثفت حضورها الدبلوماسي في المنطقة بعد وصول دونالد ترامب إلى الرئاسة، وعادت إلى ممارسة الدور المهيمن في البحث عن إحياء مسلسل السلام المتعثر بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

ويأمل عباس في إقناع ماكرون ووزير خارجيته، جان إيف لودريان، في ضرورة إحياء مفاوضات سلام متعددة الأطراف وخوض «فصل جديد من المحادثات الدولية باسم الطرف الفلسطيني، تمنحه المزيد من الشرعية على المستوى الداخلي الفلسطيني».

كما يطمح عباس في أن تواكب باريس الجهود الأميركية من أجل «كبح» انحياز واشنطن لسياسة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الاستيطانية، خصوصا وأن هذا الأخير سيقوم بزيارة إلى باريس في 16 يوليو المقبل، ويعقد مباحثات مع ماكرون.

وسيحاول نتنياهو فتح صفحة جديدة من العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية تصب في مصلحة دولة الاحتلال، وهي العلاقات التي شهدت تأزما لافتا خلال فترة الرئيس السابق، فرنسوا هولاند، بسبب تعمد باريس عدم التنسيق المباشر في جهودها لإحياء مفاوضات السلام، وعقدها مؤتمر السلام الدولي في باريس الذي هاجمته إسرائيل بشدة، وأيضا انتقادات الخارجية الفرنسية الشديدة لسياسة التوسع الاستيطاني.

وكان عباس قد التقى ترامب في مناسبتين اثنتين منذ انتخابه، الأولى في واشنطن والثانية في بيت لحم خلال زيارة ترامب للمنطقة في 23 مايو الماضي.

ولا تزال المقترحات الأميركية لإعادة إحياء مسلسل السلام غامضة وفي طور التبلور، في انتظار التقرير الذي سيرفعه إلى الرئاسة الأميركية مبعوث ترامب الخاص إلى المنطقة جازون غرينبلات، الذي زار المنطقة في 22 يونيو الماضي برفقة كبير مستشاري الرئيس وصهره جاريد كوشنر، وعقدا لقاءات منفصلة مع مسؤولين فلسطينيين وإسرائيليين.

وتأتي زيارة عباس إلى باريس في سياق يتعرض خلاله إلى ضغوط مالية كبيرة من طرف إسرائيل، التي تعتزم تقليص حجم العائدات الضريبية المخصصة للسلطة الفلسطينية. وذلك بعد مصادقة الكنيست أخيرا على قانون يقضي بخصم مخصصات الأسرى وعائلاتهم وعائلات الشهداء الفلسطينيين من العائدات الضريبية للسلطة.